

الكلمة الأخيرة

الإرادة الملكية وهذا التطوير

الإرادة الملكية بتحديث وتطوير القضاء ينسجم مع متطلبات المرحلة، ويدل على أن وزارة العدل قادرة على التعامل مع التحولات الكبيرة بما يميز شريعتنا السليمة، ويبرز كفاءة حملتها من أهل العلم والثقة وتحمل المسؤولية، ورسم ملامح السياسة القضائية وفق منهج التشريعي. وما صدور النظام القضائي وآليته التنفيذية وهذا المشروع التطويري الضخم إلا دليل على العزم بإيجاد نقله نوعية للشئون القضائية والتوثيقية تفعيلاً للتوجيهات السامية الهادفة لتلمس مواطن الاحتياج ومعالجة ما قد يكون من قصور، والتعاطي الإيجابي مع الاستدعاءات والتظلمات المتعلقة بأعمال المحاكم وكتابات العدل وتوجيه المعنيين بإكمال اللازم حيالها، وفق أحكام النظام ومقتضيات السياسة القضائية دون المساس باستقلالية القضاء التي رتبت أحكامها المادة الأولى من النظام، فوزارة العدل جادة في متابعة سير الأعمال المناطة بدور العدالة ومتابعة انتظام دورة القضايا وعدم تأخرها والاطمئنان على عدم وجود ما يخل بضمانات العدالة وسياقها المنتظم، وما الأوامر الملكية الموجهة للوزارة إلا تأكيداً على واجبها في هذا الأمر، وهو ما تمليه نظاماً طبيعة المظلة العدلية، باعتبارها مظلة السلطة القضائية أمام الدولة، المنسجم مع أحكام المادة (٤٤) من النظام الأساسي للحكم، والمتوافق أيضاً مع المادة (٦١) من نظام القضاء التي تنص في إشراف الوزارة على الشأن الإداري والمالي لكافة المحاكم وكتابات العدل.

والإدارة الحديثة مليئة بالمهارات والرؤى والأهداف مما يتطلب تفعيل كل أمر يخدم مصلحة العدالة ويحقق المساواة ويؤدي الغرض المنشود الذي أنشئت وزارة العدل من أجله، حقق الله الآمال وسدد الخطى، وبالله التوفيق.

إدارة التحرير